



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة السادسة - الدورة الخريفية 2003م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 05 رجب 1424 هـ
الموافق 02 سبتمبر 2003م

1- محضر الجلسة العلنية الأولى: ص 03

■ إفتتاح دورة الخريف العادة لسنة 2003م .

**محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الثلاثاء 05 رجب 1424هـ
الموافق 02 سبتمبر 2003م**

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة الضيوف،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أود في البداية زميلاتي، زملائي، أن أرحب
بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
والسيد رئيس الحكومة،
والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،
والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
والسيدات والسادة الضيوف،
وأقول للجميع مع انطلاق دورة الخريف هذه مرحباً
بكم في رحاب مجلس الأمة.

بعد غياب فترة ما بين الدورتين نلتقي في موعد
افتتاح هذه الدورة، وإذا كنا قد استعملنا كلمة غياب
فإننا ندرك أن هذا الغياب كان بالواقع بالنسبة
للزميلات والزملاء غياباً عن مقر المجلس وليس عن
العمل البرلماني لأن المهمة البرلمانية هي عمل متواصل
عبر شهور السنة وحتى في الأوقات التي يبتعد فيها
عضو المجلس عن قاعة الجلسات ومكاتب اللجان
وفضاءات المجموعات البرلمانية فإنه في حقيقة الأمر
ينصرف للاحتكاك أكثر بواقع الحياة الوطنية ميدانياً،
من خلال رصد مجرياتها وتحسس انشغالات وتطلعات
المواطنين فيها وتعميق المعرفة بواقع المجتمع والتدخل
عند الضرورة لمعالجة القضايا والمشاكل التي تواجه
المواطن في علاقته بالجماعات المحلية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

جرت العادة أن تكون دورة الخريف وهي
تصادف موسم الدخول الاجتماعي هامة والأهمية
هذه تستمدّها من جدول الأعمال الذي غالباً ما يأتي
ثرياً على أكثر من صعيد سواء من حيث عدد
النصوص المعالجة، أو من حيث مضمون هذه
النصوص، أو على مستوى النشاطات البرلمانية

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس
الأمة.

المدعوون: السيدات والسادة:

- رئيس المجلس الشعبي الوطني،
- رئيس الحكومة،
- أعضاء الحكومة،
- أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
- بعض مسؤولي مؤسسات الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة
عشرة مساءً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
طبقاً لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 05 من
القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي
الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية
بينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن افتتاح دورة
الخريف العادية لمجلس الأمة.

مراسيم الإفتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة.
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.
كعادتي لن أطيل عليكم كثيراً ولن أنسب لنفسي من
الموقع الذي أنا فيه غير ما خولني إياه الدستور.

(تصفيق)

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

«اللقاء الرفيق الأعلى» رحمهم الله وأدخلهم فسيح جنانه. لهؤلاء جميعاً العرفان والتقدير على كل ما قاموا به من جهد مشكور وعمل مخلص لإرساء قواعد التجربة البرلمانية في إطار نظام الغرفتين ذي النوعين المتكاملين للتمثيل الشعبي في البرلمان، وتعزيز الممارسة الديمقراطية التعددية وإعطاء المصادقية لعمل هيئة حديثة النشأة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يتزامن انعقاد هذه الدورة أيضاً مع شهر رمضان المعظم وهو الشهر الذي يحتم علينا التقيد بنمط عمل خاص ويلزمنا بانتهاج برمجة تمكننا من التوفيق بين الجدولة الزمنية التي تفرضها علينا مواعيد مكرسة قانوناً وما يحتمه علينا جدول أعمال اعتمادنا بالاتفاق مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وبالإضافة إلى مشاريع النصوص التي سوف تعرض على المجلس، تحفل الدورة بنشاطات برلمانية متعددة الأوجه، نشاطات سوف تعطي الحيوية والتنوع للحياة البرلمانية سواء في المجال الرقابي أو المجالات الأخرى، إذ سنواصل السير في الانطلاقة التي شرعنا بها في الدورات الماضية في مجال التحرك الميداني والنشاط الفكري وسياسة الأبواب المفتوحة. كما سنحرص بالتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني على تفعيل نشاطنا البرلماني الخارجي، ونؤكد وجودنا في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية ونعمل على مد جسور الصداقة والتعاون مع برلمانيي الدول الصديقة والشقيقة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تعرف الساحة الوطنية هذه الأيام أوضاعاً أقل ما يمكن وصفها به بأنها أوضاع غير عادية. ومرد هذا الواقع غير المؤلف يعود إلى معطيات مختلفة. فالجو السائد اليوم يأتي بعد تنظيم جل التشكيلات السياسية لمؤتمراتها أو هو يأتي قبيل إقدامها على ذلك. وبالطبع فإن هذه الحركية (بكل ما يصاحبها من تفاعلات وانعكاسات) تأتي كذلك نتيجة إعادة ترتيب أمور البيت الأمر الذي ولد أوضاعاً طفت تفاعلاتها على

المتعددة الأوجه التي تتخلل أشغال هذه الدورة. وفي كل ذلك يبقى قانون المالية والميزانية الذي يعتبر «القانون المرجع» لسياسة البلاد في كافة المجالات ولمدة سنة بكاملها المحطة البارزة في أعمال دورة الخريف. وإذا كنت قد ميزت بالإشارة قانون المالية فهذا لا يعني أن يكون القانون المذكور هو القانون الهام الوحيد في دورة الخريف.

ذلك أنه وخلال هذه السنة مثلاً، هناك قوانين أخرى لا تقل أهمية مسجلة في جدول أعمال الدورة نذكر منها القوانين العضوية الخاصة بإصلاح العدالة. وبالإضافة إلى ذلك وفي سياق انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية تم إدراج عدد معتبر من مشاريع النصوص القانونية الهامة ضمن جدول أعمال هذه الدورة، نصوص وقوانين من شأن المصادقة عليها تأهيل الجزائر لأن تكون في الموعد مستوفية كافة شروط الانضمام لهذه المنظمة.

مشاريع قوانين أخرى عديدة أبدت الحكومة رغبتها في تسجيلها في جدول أعمال الدورة - عددها حتى الآن 31- تشمل مجالاتها جل قطاعات الحياة الوطنية الأمر الذي يعطي الفرصة لأغلبية لجان مجلس الأمة التكفل بدراسة واحد من هذه النصوص أو أكثر خلال الدورة، وستضفي دراسة النصوص ونقاشات البرلمان وتحديد الموقف منها كل الأهمية والخصوصية والحيوية على أشغال دورة خريف هذه السنة.

بالنسبة لمجلس الأمة سوف يتم تجديد نصف أعضائه أثناء انعقاد دورته الخريفية هذه حيث يتم تنظيم انتخابات عامة بعد دعوة الهيئة الناخبة في الآجال القانونية المحددة لها. كما سيتم في الفترة ذاتها تعيين نصف أعضاء الثلث الرئاسي من قبل فخامة رئيس الجمهورية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن هذه المناسبة «مناسبة تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة» تعطينا الفرصة لكي ننوه بالجهود المخلصة التي قدمها أعضاء هذه الهيئة واحداً واحداً، الذين انتهت عهدتهم عقب السنوات الثلاث الأولى أو أولئك الذين واصلوا ويواصلون هذه المهمة إلى نهايتها أو الذين استعدوا لمهام أخرى أو أولئك الذين غادرونا نهائياً

التشاؤم والسوداوية السائدة وكأن جزائر اليوم هي جزائر الرعب والخوف، الجزائر التي كان فيها المواطن لا يأمن على نفسه في أشهر شوارع العاصمة وفي أبعد ركن من المناطق النائية لبلادنا الشاسعة. ثم كأن جزائر اليوم هي الجزائر التي تعطلت فيها المشاريع وتوقفت التنمية. ثم كأن جزائر اليوم هي الجزائر المعزولة خارجياً وهي الجزائر التي رُوج لانهارها كدولة وكيان من قبل أوساط نعرفها جميعاً.

أيتها السيدات، أيها السادة، إذا كان الطرح المعارض في الممارسة السياسية أمراً مسلماً به وإذا كانت المنافسة السياسية تعد أمراً طبيعياً فإن ذلك يجب ألا يكون على حساب الاعتراف بالحقيقة والواقع الملموس وألا يكون بعيداً عن أخلة الخطاب والممارسة السياسية واحترام قوانين الجمهورية. إننا في ظل هذه الأوضاع المشحونة بعناصر التوتر وضمن أجواء التصعيد السياسي السابق لأوانه نتساءل بالقول إلى أين ستؤول أمور البلاد في الأشهر القادمة إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن؟ وإذا لم تتحرك الأطراف المؤثرة والفاعلة في الساحة السياسية للفت الانتباه إلى المخاطر التي قد تنجر عن مسلسل الانحدار الوخيم العواقب الذي لا يخفى على أحد. ألا ترون هذه الأيام في الزوبعة الماثرة (هنا وهناك) من هذه الجهة أو تلك تكراراً لسيناريوهات عرفنا بالماضي بعض فصولها وهي تعود اليوم على الساحة العامة وتحظى بالعناية والتضخيم الذي نراها به.

أيتها السيدات، أيها السادة، وفي إطار آخر ذي صلة بما أشرنا إليه قبل قليل والخاص بما يجري في الساحة الإعلامية فإننا نود من البداية التأكيد على اعتزازنا بتجربة بلادنا الرائدة في هذا المجال. فإذا كانت حرية التعبير التي وفرتها الجزائر وكرستها في أسمى قوانينها والتي من خلالها فسحت المجال واسعاً أمام إمكانات التعبير.

الساحة السياسية الوطنية. إلا أن هذه التفاعلات ما كانت لتبرز بهذا الحجم المضخم لو لم تكن في الآفاق مواعيد واستحقاقات كرسها القانون. تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة هي الأخرى جاءت لتغذي هذا النقاش وتوسع رقعته بكل ما رافقها من تشنج وانفعال خاصة على المستوى الإعلامي.

أيتها السيدات، أيها السادة، إذا كان النقاش حول مختلف قضايانا الوطنية يعتبر ظاهرة إيجابية بل هو ضروري في أي نظام ديمقراطي تعددي فمن الطبيعي أن تكون الاختلافات في الرؤى مرآة عاكسة لحقيقة النظام التعددي مادام هذا الاختلاف يتعلق بتعارض الأفكار وتنافس البرامج ومادام يتوجه إلى المواطنين بالبدائل. إن المنافسة السياسية في حد ذاتها يجب أن تدعو إلى الارتياح والتفاؤل بالمستقبل ما دامت تتقارع فيها الحجة بالحجة وتنطلق من مبدأ الإقناع بالطروحات والبدائل.

لكن ما يلفت الانتباه ويدعو إلى عدم الارتياح في المشهد السياسي الذي نعيش فصوله هذه الأيام يكمن من وجهة نظرنا في افرزات الطريقة المتبعة والأسلوب المنتهج للتعاطي مع الأحداث والاستعداد للمواعيد وأيضاً في لهجة الخطاب السياسي ومنهجيته وتعمده أسلوب التنكر للحقائق المعاشة في الميدان. وفي الوقت المبكر الذي تتم فيه فصول هذه التحركات والحملات التي لم يحن وقتها بعد، ولا يعتبرها المواطن من بين أولوياته الآن.

إن هذا الواقع غير المريح الذي يغذي نقاش المرحلة لهو عمل محفوف بمخاطر عديدة ينبغي إدراكها من الآن لأنها تمس بمستوى النقاش ومكانة الأطراف التي تشارك فيه، وتضر باستقرار ومصداقية المؤسسات وصلاحياتها الدستورية ولا يخفى أن هذا الاستقرار هو الكفيل والضامن لديمومة النظام الجمهوري. وهذا الوضع هو الذي يملي علينا - بالواقع اليوم - التأمل باستغراب في دوافع تغذية نزعة الترويج لمنطق

التقدم. ولا نعتقد أن الطريقة المنتهجة والأسلوب المعتمد في بعض مناحي الممارسة السياسية وما يرافقها من أداء إعلامي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المنشود.

إن الاستقرار الذي تنشده الأغلبية في مجتمعنا يجب (من وجهة نظرنا) أن يبتعد عن كافة أشكال الإثارة والتنكر للحقائق، وإن واجب المساهمة في تثبيت أركان هذا الاستقرار، يكمن في الاحتكام إلى القانون وتفعيل مؤسسات الجمهورية، وترتيب الأولويات واحترام المواعيد والأجال دون المساس (بالطبع) بمبدأ الدفاع عن الموقف والتحضير للمواعيد.

أيها السيدات، أيها السادة،

من منطلق التقييم وتحديد الموقف، عودنا أنفسنا في مثل هذه المناسبة أن نعرض على ذكر الأحداث والتطورات التي تعرفها بلادنا، وفي هذا المجال نذكر بالمستجد في تطور أوضاع منطقة القبائل وندعم كافة الجهود المخلصة الرامية إلى إيجاد صيغ حلول نهائية لهذه الأوضاع التي طالت أكثر مما يجب، ونحيي الروح الجديدة التي أصبحت تميز مواقف حركة العروش، وندعو كافة الأطراف الفاعلة في منطقة القبائل إلى تغليب مصلحة المواطن ومصلحة الوطن على كل اعتبار آخر.

كما أننا نبارك جهود الدولة الرامية إلى التكفل بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المنطقة التي أنهكتها أوضاع الأزمة الخانقة.

وفي إطار آخر فإننا، أيها السيدات، أيها السادة، نتطلع بكثير من التفاؤل إلى الحوار المرتقب ما بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة ونتمنى له التوفيق، ونبدي الارتياح لروح المسؤولية التي يتحلى بها كل طرف من أجل التوصل إلى معالجة كبريات الملفات التي تخص العمال والمجتمع الجزائري. ونبارك قرارات تشجيع التنمية المحلية التي يتخذها فخامة رئيس الجمهورية لاستدراك التأخر الذي عرفته التنمية المحلية في السنوات الأخيرة ونتمنى أن تستغل السلطات المحلية هذه الموارد المالية في الأوجه التي تُحدث الحركة الاقتصادية وتوفر الوتيرة المطلوبة لها والتخفيف من الأعباء التي يعاني منها المواطن المتطلع

فإن ما نشهده في الساحة الإعلامية وما يُعرض فيها، من حين لآخر، ليدفع بنا إلى التأكيد على بعض المبادئ وذكر بعض الحقائق وطرح بعض التساؤلات.

1 - إن حرية الصحافة هي مبدأ أكدته كافة القوانين الأساسية للبلاد، وهي أي حرية التعبير لذلك تعتبر مكسباً ثميناً تعزز به البلاد ويتوجب على الدولة دعمه وصيانته في إطار ما يضمنه القانون.

2 - إن جرأة الطرح والمعالجة التي اعتمدها صحافتنا في السنوات الأخيرة تبقى محل تشجيع وتفهم ما لم تتحول إلى تجاوزات غير مقبولة قانونياً أو أخلاقياً وما لم تنل من كرامة الأشخاص، وهيبة المؤسسات وسمعة رموز الدولة.

وإذا كانت هذه المبادئ والمكاسب والخيارات لا تثير الاعتراض لدى الجميع فإن ما تظالنا به بعض العناوين بين الحين والآخر ليبرر مخاوفنا ويجعلنا حقاً نخشى على الصحافة من الصحافة وحرية الكلمة من تعسف استعمال الكلمة. الخوف هو أن تتحول الجرأة في الطرح إلى اعتداء على المبدأ.

أو يعقل ألا تكون حرية التعبير إلا إذا كانت حرية قذف وإثارة وزرع للشبهة!!

أيها السيدات، أيها السادة،

وإذا كان هناك من يحصر دور ومهمة الصحافة في الأخبار ونقل المعلومات، فهناك من لا يعتقد بوجود هذه الصحافة بعيداً عن السياسة، وحول هذا الطرح وذلك لا يوجد في تقديرنا أدنى تعارض «مادام الأمر خاضعاً للمرجعيات القانونية والضوابط المهنية» بل إن الطرحين يكملان بعضهما البعض في الممارسة.

لكن الإشكال يكمن في المساحة الفاصلة بين ما تؤديه هذه الصحيفة أو تلك من وظيفة أساسية في الإعلام، وما قد تنتحله من دور سياسي أقرب ما يكون لوظيفة الأحزاب.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن بلادنا التي استطاعت (خلال السنوات القليلة الماضية) التقدم نحو أجواء الاستقرار لهاي محتاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تدعيم حركية هذا

دائماً إلى تحسين ظروف حياته اليومية.

أيها السيدات، أيها السادة،
كما ترون الدورة لن تكون عادية فهي ستكون دورة
ثرية بالنشاطات حافلة بالتطورات المثيرة للاهتمام
وأكد أن الجميع سوف يعمل لتكون دورة الخريف هذه
في المستوى الذي يعكس دلالات الأهمية التي أشرنا
إليها في بداية كلمتنا.

”وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون“
صدق الله العظيم
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

شكراً. يستأنف مجلس الأمة أشغال جلساته لاحقاً،
وإلى ذلك اليوم أتمنى التوفيق للجميع، والجلسة
مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة
الخمس مساءً.**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 18 رجب ر 1424 هـ

الموافق 15 سبتمبر 2003م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587